

مرکز حمورابي



كيفية وقف نكبة أخرى

كيفية وقف نكبة أخرى الوقت ينفذ لمنع الهجرة الجماعية للفلسطينيين في غزة من ان يصبح نزوحاً دائماً

فورن بوليسي
ايال لوري- بارديس
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

17 كانون الثاني 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة
المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً ، و ليس من الضروري
أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر
المركز ، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

أدى الهجوم العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة إلى أزمة نزوح ذات حجم تاريخي. ووفقاً للتقديرات الدولية، هناك حوالي 1.9 مليون فلسطيني نازحين في غزة - 85 في المائة من السكان. وقد فر أكثر من مليون منهم من الجزء الشمالي من غزة بناءً على تعليمات إسرائيل. وأن الصور والقصص ومقاطع الفيديو التي تظهر على وسائل التواصل الاجتماعي منذ بداية الحرب، مع فرار العائلات الفلسطينية بأمثلة خفيفة، تبدو للكثيرين وكأنها ذكريات وطنية عن النكبة، وهي كلمة عربية تعني "كارثة". وأنه الاسم الذي يطلق على الصدمة الوطنية لتشيريد حوالي 750,000 فلسطيني خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وإن مأساة هذا التهجير عميقة في التاريخ الفلسطيني.

وتؤدي التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى تفاقم الخوف من أن تؤدي الأزمة الحالية في نهاية المطاف إلى تكرار صدمة النكبة. وقال آفي ديختر، وزير الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلي، إن التهجير في غزة سيُسمى باسم "نكبة غزة عام 2023".

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها ديختر إلى النكبة بهذه الطريقة. ففي عام 2007، وتعليقاً على اختيار بعض الفلسطينيين عدم الاحتفال بالذكرى الـ 60 لقيام إسرائيل، قال: "من يجلس عاماً بعد عام ويبيكي على النكبة يجب ألا يفاجأ بأنه في النهاية، سيحصل بالفعل على نكبة".

وفي السنوات الأخيرة، بدأ السياسيون اليمينيون مثل ديختر يشيرون إلى النكبة كسابقة إيجابية يمكن أن تكون مفيدة كأساس لسياسة مستقبلية. ونشر بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي من الحزب الصهيوني الديني اليميني المتطرف، أجندته حول القضية الإسرائيلية الفلسطينية، المسماة الخطة الحاسمة، في عام 2017. وهناك، اقترح أنه بعد ضم الضفة الغربية، سيتعين على الفلسطينيين في المنطقة أن يختاروا ما إذا كانوا سيكونون مواطنين لدولة إسرائيل دون المواطنة الكاملة (اقترح سموتريتش أنهم سيحصلون على إقامة دائمة - دون الحق في التصويت في الانتخابات الوطنية - كما هو ممنوح للفلسطينيين في القدس الشرقية) أو الهجرة إلى مكان آخر.

ولكن يمكن للمرء أيضا أن يجد الآن شخصيات "معتدلة" أخرى من حزب الليكود، مثل تساحي هنغبي، الرئيس الحالي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الذي كتب على فيسبوك في عام 2017 بعد مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية، أن الفلسطينيين يجب أن "يتذكروا" حربي 1948 و 1967، لأنه "عندما تريد إيقافها، سيكون قد فات الأوان بالفعل. وسيكون بعد النكبة الثالثة".

وقد جادل بعض المعلقين بأن نكبة أخرى تحدث بالفعل في غزة. ومع ذلك، في حين أن حجم التهجير الحالي للفلسطينيين يتجاوز النطاق المشترك للنكبة في عام 1948 والنزوح الجماعي خلال ما يسمى بالنكسة في عام 1967، فمن المهم التأكيد على أن المجتمع الدولي لا يزال بإمكانه منعها من أن تكون دائمة.

وبعبارة أخرى، يمكن تجنب نكبة أخرى. وشدد كبار المسؤولين الأمريكيين على أنهم لن يسمحوا لإسرائيل باحتلال أي أجزاء من غزة وأن سكان غزة يجب أن يكونوا قادرين على العودة إلى أراضيهم. وصرحت نائبة الرئيس كامالا هاريس في أوائل كانون الأول/ديسمبر أنه "لن تسمح الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف بالترحيل القسري للفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية، أو حصار غزة، أو إعادة رسم حدود غزة". ومع ذلك، إذا كانت إدارة بايدن جادة بشأن هذه الأهداف، فسيتعين عليها مواجهة الحكومة الإسرائيلية الآن.

وكما هو الحال، فإن الحرب المستمرة في غزة تنطوي على إمكانية خطيرة للتطور بديناميكيات مماثلة لحربي 1948 و 1967. ففي كلا الصراعين السابقين، استغلت إسرائيل الوضع لإعادة تشكيل الأراضي الفلسطينية واحتواء المزيد من الفلسطينيين في أراض أقل. فالهجوم الإسرائيلي الحالي أكثر عدوانية من أي حروب سابقة ضد حماس على مدى العقدين الماضيين، مع ما يقدر بأكثر من 23000 قتيل فلسطيني، يشتهه في أن معظمهم من النساء والقاصرين.

وفي الأسابيع القليلة الأولى من الحرب، وكجزء من استعداد إسرائيل للغزو البري، حث الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين في شمال غزة على الفرار جنوبا إلى ما يسمى بالمناطق الآمنة. وقد أجبر الهجوم الإسرائيلي المتزايد في الجنوب الفلسطيني الآن على الفرار إلى مدينة رفح، التي تقع على الطرف الجنوبي من قطاع غزة على الحدود مع مصر. وقد انتقل أكثر من مليون فلسطيني إلى هناك، مما ضاعف عدد سكان المدينة أربع مرات. وقد أدت الظروف المعيشية القاسية الناجمة عن هذا الاكتظاظ الجماعي، بالإضافة إلى القصف الإسرائيلي العشوائي، إلى زيادة الضغط على الحدود بين غزة ومصر.

وحتى الآن، أبقى مصر معبر رفح مغلقا في الغالب. لكن تدهور الأوضاع الإنسانية وعدد الفلسطينيين النازحين قد يجبر مصر على تمكينهم من الفرار إلى شبه جزيرة سيناء، على الرغم من أنها لن تحظى بشعبية كبيرة في مصر. كما وزع العديد من المسؤولين الإسرائيليين مقترحات لنقل الفلسطينيين إلى سيناء. ومع ذلك، لم تكن بعد سياسة حكومية رسمية لأنها ستخاطر باستقرار اتفاق السلام مع مصر. لكن فكرة دخول الفلسطينيين إلى مصر بأعداد كبيرة ستبقى ممكنة طالما لم يتم التعامل مع النزوح الجماعي الذي حدث بالفعل داخل غزة بشكل مباشر. وإن التدخل الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لوقف المجاعة والأزمة الإنسانية في جنوب غزة أمر بالغ الأهمية ليس فقط لإنقاذ الأرواح، ولكن أيضا لمنع النزوح الجماعي من أن يصبح دائما.

وفي الوقت الراهن، تزداد الأزمة الإنسانية عمقا. وقد أدى الافتقار إلى الظروف الصحية المعقولة وإمدادات المياه في جنوب غزة إلى زيادة خطر الانتشار السريع للأمراض. وعلاوة على ذلك، تزعم هيومن رايتس ووتش أن إسرائيل ترتكب تجويعا متعمدا للسكان الفلسطينيين في انتهاك للقانون الدولي.

ويجب على الولايات المتحدة أيضا أن تسعى للحصول على تأكيدات من الحكومة الإسرائيلية بأن الفلسطينيين سيكونون قادرين على العودة إلى جميع أنحاء قطاع غزة. ويجب أن يشمل ذلك عودة الفلسطينيين إلى شمال غزة، التي تحول الكثير منها إلى منطقة قتال يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي.

ومن المسائل الأخرى التي تحتاج إلى معالجة تنفيذ خطط إسرائيل لإنشاء منطقة عازلة داخل قطاع غزة لزيادة قدرتها على الحفاظ على السيطرة الأمنية على المنطقة بغض النظر عن قد يحكمها. ومن شأن هذه المنطقة العازلة أن تقوض الهدف الذي طرحته إدارة بايدن فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. كما أن منع التهجير من أن يصبح دائما سيتطلب مراقبة النظام القانوني الإسرائيلي عن كثب. إذ لم تقتصر النكبة على تهجير الفلسطينيين خلال الحرب، بل تضمنت أيضا سلسلة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى منع عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم.

فبعد انتهاء حرب عام 1948، أنشأت إسرائيل نظاما عسكريا على أفراد السكان الفلسطينيين الذين بقوا داخل حدود دولة إسرائيل وحصلوا على الجنسية. ومنع النظام العسكري الفلسطيني من العودة إلى أراضيهم. وبعد ذلك بعامين، أقرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين، الذي ينظم معاملة ممتلكات الفلسطينيين الذين فروا أو تم نقلهم قسرا خلال الحرب. ويمكن هذا القانون الحكومة الإسرائيلية من السيطرة القانونية على أراضي وممتلكات الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن الحكومة عملت رسميا كوصي على الممتلكات، إلا أنها استخدمت هذه الأرض لتوطين المهاجرين اليهود الجدد فيما يسمى بالممتلكات المهجورة على مدى العقود التالية. كما استخدمت الحكومة هذا القانون كأداة أساسية للسيطرة على الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية، التي احتلتها إسرائيل منذ حرب عام 1967. وفي الآونة الأخيرة، كان هذا القانون عنصرا مركزيا في المبرر القانوني لإخلاء الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح.

وحتى لو سمحت إسرائيل للفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم في غزة، فإن القطاع سيظل بحاجة إلى إعادة إعمار هائلة. وقد ألحقت الهجمات الإسرائيلية أضرارا بـ 70 في المائة من المنازل في قطاع غزة، وفقا لتقارير من صحيفة وول ستريت جورنال، وأكثر من 10 في المائة من المنازل - معظمها في الجزء الشمالي - هدمت بالكامل. وتشير عدة تقارير إلى أن الكثير من الأراضي الزراعية في شرق غزة قد تضررت بشدة أيضا.

لذلك، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة للسماح للناس بإعادة تأسيس حياتهم. ووفقا لقواعد الحصار الإسرائيلي على غزة على مدى السنوات الـ 16 الماضية، فإن مواد البناء هذه، بالكمية المطلوبة، ستكون مقيدة بشدة. ويجب أن يحصل المجتمع الدولي على ضمانات من الحكومة الإسرائيلية بأن الهيئات الفلسطينية والدولية سيكون لديها الفسحة اللازمة لتسهيل عملية الترميم هذه.

لقد فشلت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالفعل في منع تشريد 1.9 مليون فلسطيني والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك. ومع ذلك، لا يزال هناك متسع من الوقت للتخفيف من بعض الآثار الطويلة الأجل. ويمكن للتدخل الدولي أن يمنع حدوث نكبة أخرى في غزة، ويضمن عدم قيام إسرائيل بإنشاء إطار قانوني آخر لمنع الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم، والسماح للمجتمعات بإعادة تأهيل مدنها وقرائها المدمرة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

